

مكاسب ليبية للتفاهات المصرية - التونسية



إيجابيا في مساعدة السلطة التنفيذية الليبية للعبور إلى بر الأمان والوصول إلى موعد الانتخابات وتكثيف المكاسب، قبل أن تغطي التعديلات على المحاولات الرامية لترسيخ الحل السلمي وقطع الطريق على العودة إلى الحل الأمني. لن تمر هذه الأزمات بسهولة، فهناك مزعجون ورافضون في كل من تونس وليبيا، لتقارب الرئيس سعيد مع الرئيس السيسي، فما حملته زيارته من رمزية سياسية توحى بأن الرجل أمام عاصفة مع القوى الإسلامية، لأن اقترابه كثيرا من السيسي لا يقوض طموحاتهم ويكشف عوراتهم في ليبيا فقط، بل في تونس، وربما في المنطقة عموما، فالنفوق والخسارة في ليبيا مؤثران على التقدم والتأخر في المغرب العربي.

ويصمم على عدم الرضوخ للحركة، ويتبنى مواقف مغايرة لها في ليبيا، ويعتد عن تقديرات تركيا، وعزم على اتخاذ الخطوات اللازمة ضد القوى المتطرفة، ما أوصله إلى القناة المصرية. إذا نجحت المقاربات الواعدة التي ظهرت تجلياتها خلال زيارة الرئيس سعيد إلى مصر سوف تكون القاهرة قد كسبت حليفًا إقليميًا يعمل بالتوازي معها على خروج ليبيا من أزمتها المتفاقمة، فالجغرافيا السياسية لكل من مصر وتونس في غاية الحيوية لأمن ليبيا واستقرارها في ظل اشتغال القيادة الجزائرية بمشكلاتها الداخلية. كما أن المرحلة المقبلة تتقدم فيها التحركات السياسية على الأمنية، ويلعب تنسيق الموقف بين البلدين دورا

أذاب هذا المتغير بكل ما يحمله من انعكاسات غامضة ما كان يُعتقد أنه فجوة بين الرئاسة التونسية والقاهرة، حيث أظهر الرئيس سعيد موقفا متمسكا من رفض التهديدات القادمة من داخل ليبيا أو غيرها، وشعر بالخطر من تدفق أعداد المرتزقة الذين قامت تركيا بتسفيرهم إلى ليبيا، وبدت حساباته قريبة من مصر لجهة وقف التدخلات الخارجية بكل أشكالها وأنواعها، بما سهّل عملية توسع الجسور. رابع المتغيرات، وأكثرها تأخيرا على العلاقة مع مصر، ينبع من تصاعد الخلاف بين الرئيس سعيد ورئيس البرلمان التونسي زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، حيث حافظ الأول على استقلاليته كرئيس مستقل للبلاد،

من وجود تمثيل للتيار الإسلامي بما يتناسب مع وزنه السياسي الحقيقي، وليس التخيل الذي يقضي للهيمنة على السلطة وروافدها الاقتصادية والأمنية. انتقل الموقف المصري الحدي من الرفض التام إلى القبول النسبي، بما أرخى الخيط الخفي والمشدود مع الرئيس التونسي، وأوجد مساحة قريبة من قناعاته التي ترفض الحلول الإقصائية مع القوى السياسية من دون اعتبار للموقف الأيديولوجي لأي منها. ثاني المتغيرات، نجاح الملتقى السياسي الليبي الذي بدأ فعالياته من أرض تونس لأسباب لوجستية، في نوفمبر الماضي، ورغم تحفظات القاهرة على بعض الأعضاء وميلهم لصالح إسلامي ليبيا، إلا أنها لم تقاطعه أو تتخذ موقفا سلبيا منه، وتمخض في النهاية عن تشكيل سلطة تنفيذية جديدة في اجتماع جنيف فبراير الماضي. فككت هذه السلطة جانبا من الخلافات بين القاهرة وتونس، حيث أبدتها مصر وتفاعلت مع قيادتها، رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة، وهو ما صب في خانة الإنجاز التونسي عقب رعاية الملتقى السياسي الأول، والتقت رؤية البلدين عند العمل على مساعدة السلطة الانتقالية على النجاح، بما يبذل المخاوف الخاصة بالانحيازات لأي من الأطراف السياسية والأمنية. ثالث المتغيرات، يخص التحديات التي أفرزها التدخل العسكري التركي في ليبيا، وما يمكن أن يحمله انتشار المرتزقة والمطرفين والعصابات المسلحة من تداعيات قاتمة على كل من مصر وتونس، وبدت إرهابيات ذلك منذ فترة في الأولى، ثم أخذت التناحية تتشعب مباشرة بخطورته وازدادت عمليات تجنيد المواطنين وتسليح الإرهابيين إلى الأراضي التونسية، وزادت أيضا حدة المشكلات الأمنية والسياسية والاجتماعية.

والتي رأت مصر في تنوعاتها المختلفة خطرا جسيما يتجاوز الحدود الداخلية، ومع ذلك حافظت القنوات الدبلوماسية على حد أدنى من الدفء المشترك في الفترة التي بلغ فيها الاستقطاب أعلى درجاته خلال تولي حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج تسيير السلطة في طرابلس. انعكس التباين بين الجانبين من التيار الإسلامي على الليات تعامل كل طرف مع الأزمة الليبية، واختفت جميع المقاربات التي شاركت فيها دول الجوار عبر الآلية الإقليمية المعنية بذلك في تحقيق تقدم ملموس، وفي كل المحادثات التي عقدت في دول جوار ليبيا لم يصل المجتمعون لتفاهات بشأن وضع رؤية مشتركة، وتحطمت أجزاء كبيرة من الحلول المطروحة على صخرة الصلابة أو المرونة من التيار الإسلامي. تمسكت القاهرة بعدم التهاون مع ممثليه في ليبيا، وأن الجمع يشكلون كتلة واحدة بوجه متعدد، بينما حاولت تونس تطبيق نموذجها المتعايش معهم، الأمر الذي أوجد حساسيات في التعاطي مع الأزمة، ووضع مصر في كفة وتونس في كفة مقابلة.

جاء التحول الذي أدى إلى تقارب في الرؤى بين البلدين لما يجري في ليبيا من رحم مجموعة من المتغيرات، تتابعت تطوراتها وملاحمها بصورة سريعة حتى أدت إلى حصيلة عبرت عنها القمة التي عقدها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع نظيره التونسي قيس سعيد، وتصريحات كليهما السياسية والأمنية والاقتصادية حول ليبيا. أول المتغيرات، يتعلق بإدخال تعديل على الرؤية المصرية الخاصة بالتعامل مع الأطراف الليبية، فقد تخلت القاهرة عن حصر علاقتها مع القوى السياسية والعسكرية والاجتماعية في الشرق، وضاعفت انفتاحها على القوى الفاعلة في الغرب والجنوب، ولم تمنع



محمد أبو الفضل كاتب مصري

صححت زيارة الرئيس التونسي قيس سعيد لمصر من الجمعة إلى الأحد الكثير من الالتباسات في التقديرات السياسية المتفاوتة بين القاهرة وتونس في الأزمة الليبية. وبدت رؤية البلدين متقاربة بشأن آليات التعامل معها انطلاقا من التوافق حول ضرورة خروج المرتزقة وحتى إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري، وما بينهما من تفاصيل تتعلق برؤية شاملة لمكافحة الإرهاب والمطرفين في المنطقة.

الأمنيات لن تمر بسهولة فهناك مزعجون ورافضون في كل من تونس وليبيا لتقارب الرئيس سعيد مع الرئيس السيسي وما حملته زيارته من رمزية توحى بأن الرجل أمام عاصفة مع القوى الإسلامية

بعيدا عن قدرة الرئيس سعيد في القبض على الفاتحات السياسية في تونس وتنفيذ التفاهات مع مصر على الأرض، فالحديث الإسباني عن ليبيا والليات حل قضاياها المعقدة أنهت فترة من التوجس حالت بين القاهرة والتونس مع تونس، وكان يمكن أن يصبح التعاون منتجا بصورة أكبر، لكن النظرة المتباعدة أرخت بظلالها على المخرجات السياسية. لم تصل المسألة إلى مرحلة الصدام المباشر عندما انسجم الموقف التونسي الرسمي مع القوى الإسلامية في ليبيا،

هرولة الأوروبيين نحو طرابلس: إخراج المرتزقة أولا

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الأوروبيون، وأي مصالحة تحتاج إلى طي صفحة الماضي، وإعطاء الكلمة للشعب من خلال الانطلاق نحو الانتخابات، وأي انتخابات تحتاج إلى أمن واستقرار، وإلى حل الميليشيات وجمع السلاح بمجهود دولي، وكل ذلك يحتاج أولا إلى إخراج المسلحين الأجانب، وهذا ما يريده العالم ولا تريده تركيا والدائرئون المحليون في فلنكها، ففي الثالث والعشرين من يناير الماضي انتهت مهلة حددها اتفاق جنيف للجنة العسكرية المشتركة لسحب المرتزقة من البلاد، ولا يزال الوضع على ما هو عليه. قالت تركيا إنها مستعدة لسحب مرتزقتها من مسلحي الميليشيات السورية الموالية لها، شريطة أن يفسح لها المجال بتطور حضورها العسكري النظامي وخاصة بعد أن انتهت من تجهيز قاعدتها الجوية والبحرية في غرب ليبيا، وهذا ما لا يرضي القوى المنادية بضرورة أن تستعيد الدولة سيادتها على جميع أراضيها بعد إجلاء كل المسلحين الأجانب سواء كانوا نظاميين أو مرتزقة.

أطراف لا يريدون لها أن تكون على سدة الحكم. الأوروبيون يدركون ذلك، ويعلمون جيدا أن أغلب المترسبين وراء الوجود التركي لا يريدون للسلام أن يتحقق، ولا لخارطة الطريق أن تتقدم، ولا للانتخابات أن تتم، إلا وفق مصالحهم، واستمرار الميليشيات بذلك الشكل المناقض سواء لاتفاق برلين أو لاتفاق جنيف، يعني أن الأوضاع الحالية المنبثقة عن اجتماعات ملتقى الحوار وانتخاباته تبقى هشّة، ولن تؤدي إلى انتخابات شرعية، وقد تدفع نحو الانقلاب على أي نتائج مغايرة لمصالح المحور التركي، تماما كما حدث في صيف 2014 عندما انقلب الإخوان على نتائج الانتخابات البرلمانية بعملية فجر ليبيا التي أدت إلى الانقسام الذي عرفته البلاد لمدة سبع سنوات. لا يزال الإسلام السياسي في المنطقة يراهن على ليبيا، بعد تراجع مشروعه وانحصار مده في دول أخرى، والمشكلة التي تواجهه أن حضوره في الشارع الليبي ضعيف ويكاد يكون منعدما في أغلب مناطق البلاد، وهو غير قادر على تلافي هذا الواقع خلال أشهر قليلة تسبق الانتخابات. وفي الأثناء لا يزال

الاستثماري خالد المشري خلال لقائه وزير خارجية فرنسا لودريان الأسبوع الماضي بالعاصمة النيجرية، وفغاده أن وجود تركيا شرعي ونتاج عن اتفاقيات أبرمتها حكومة الوفاق. القضية تبدو شائكة وعويصة، فالوضع في ليبيا، ورغم تولي سلطات جديدة الحكم بدعم أممي ودولي غير محدود لا يزال متزامنا، شيء وحيد اختلف وهو أن الصراع تحول من فوق الأرض إلى تحتها، والنقطة لا تزال مفقودة بين مختلف الأطراف، والجراح لا تزال تنزف، وأمراء الحرب والميليشيات والإسلاميون بمختلف توجهاتهم والجهويون وتجار الحروب وبارونات الفساد لا يريدون توافقا جديا لتوحيد المؤسسات وخاصة منها العسكرية والأمنية، ولا حتى تنصيب مسؤولين جدد على رأس المؤسسات السيادية وفق اتفاق بورنيقية، ولا يريدون الاعتراف بحل شامل لا يقصي أحدا، بما في ذلك المشير خليفة حفتر، هم فقط يسعون إلى تحويل اتفاق جنيف إلى نسخة ثانية من اتفاق الصخيرات، بل إن جانبا كبيرا منهم لا يريدون للانتخابات أن تنتظم في موعدها، خوفا من أن تؤدي إلى فوز

الحيبي الأسود كاتب تونسي

يذفع الأوروبيون بقوة نحو ليبيا، الأيام الماضية شهدت زيارات مكثفة أداها رؤساء حكومات ووزراء خارجية إلى طرابلس، وتصريحات واضحة حول ضرورة دعم حكومة الوحدة الوطنية في قيادة المرحلة الانتقالية نحو انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر، والتي تحول موعدها إلى تاريخ مقدس لدى الأوروبيين والأميركيين. إضافة إلى التأكيد على الملف الأبرز وهو مغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة للأراضي الليبية، هذا الملف يعتبر شرطا أوروبا لدعم بناء ليبيا، كما أعرب عن ذلك رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل بعد اجتماعاته مع كبار المسؤولين الجدد في العاصمة طرابلس.



العواصم الأوروبية بدأت تلوي صفحات الخلافات السابقة حول نظرة كل منها للأزمة الليبية، الإيطاليون باتوا أقرب إلى الفرنسيين، والألمان يبدون أكثر حزمًا، واليونانيون عادوا من الباب الكبير بعد مقاطعتهم لحكومة السراج، والبريطانيون يمارسون برامعاتهم في محاولة السيطرة على الملف المالي والاقتصادي من داخل أي منظومة تحكم، ولكن عودة الدور الأميركي دفع بهم من جديد إلى واجهة الموقف السياسي بتنسيق مع بقية الفاعلين ضمن كلمة سر أساسها إجلاء المرتزقة عن ليبيا. هناك توافق أوروبي أميركي واضح على عدم السماح بتحول ليبيا إلى منطقة تقاسم نفوذ بين تركيا وروسيا، ورغم محاولات نظام اردوغان استغلال فوبيا الروس لدى الغرب، لتبرير الإبقاء على عسكريه ومرتزقته في الغرب الليبي، إلا أن الفرنسيين واليونانيين ممن لديهم علاقات جيدة مع قيادة الجيش، يدركون أن الأتراك يهدفون بذلك إلى إدخال العواصم الغربية في حلقة مفرغة، وهي من أين يبدأ خروج المرتزقة أولا؟ من غرب ليبيا أم من شرقها؟ ويعلمون كذلك أن القرار في المنطقة الشرقية فردي ويمكن اخذاه في أي لحظة، ولكنه في المنطقة الغربية موزع على مراكز نفوذ، من بينها قوى الإسلام السياسي واللوبي التركي التي عبر عن موقفها رئيس مجلس الدولة

